انتصار السالم: «جائزة سالم العلي» أصبحت مرجعاً معلوماتياً عالمياً يتميز بالإبداع والابتكار

6

اللجنة المالية تؤجل البت في المشروع

خورشيد لـ الوسط: تعديلات نزع الملكية للمنفعة العامة هدفها الشفافية وفض الاشتباك بين مختلف الجهات

جانب من اجتماع اللجنة المالية

ربيع سكر

قال رئيس اللجنة المالية النائب صلاح خورشيد لـ «الوسط» : ان اللجنة ناقشت امس مشروع قانون بتعديل قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ومكون من 29 مادة وهدفه الشفافية و فض الاشتباك بين مختلف الجهات المعنية بتطبيق القانون .

وعن قانون التقاعد المبكر قال خورشيد : اللجنة ستناقش التعديلات مع الحكومة وسيتم انجاز التقرير واحالته للمجلس قبل الجلسة المقبلة المقرر عقدها يوم 11 ديسمبر الجاري.

وكانت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية قد عقدت اجتماعها السادس بحضور وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي وممثلي إدارة نزع الملكية بوزارة المالية.

وأوضحت اللجنة في بيان صادر عنها أن الاجتماع ناقش مشروع القانون في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة، حيث أبدى الفريق الممثل للحكومة ملاحظات عدة على المشروع من حيث الموضوع والصياغة كما استمع ممثلو الحكومة إلى ملاحظات أعضاء اللجنة.

وأضاف البيان أن اللجنة أجلت البت في المشروع الحكومي إلى اجتماع آخر

اللجنة التقت ممثلي الأمم المتحدة أمس

الدلال: نسعى للتوافق مع الحكومة حول قانون المعاقين حتى لا ترفضه بسبب الميزانية

ربيع سكر

جانب من اجتماع اللجنة امس

قال مقرر لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية النائب محمد الدلال :اجتمعت لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة وكان على جدول أعمال نقطتان ، الأولى الالتقاء بممثلة الأمم المتحدة المختصة بحقوق الإنسان والوفد المرافق لها ، وهي النقطة الثانية هي تحديد أولويات اللجنة التي تم تشكيلها مؤخرا .

وقال الدلال : في القسم الأول من اجتماع الاجنة تم الالتقاء بممثلة الأمم المتحدة المختصة بحقوق الإنسان والوفد المرافق لها والذي يزور الكويت زيارة رسمية لإعداد تقرير متعلق بذوي الاحتياجات الخاصة ودور الكويت في دعم هذه الشريحة المهمة في المجتمع .

واضاف أن ممثلة الامم المتحدة كان عندها تساؤلات عن تطبيق القانون رقم 8 لسنة 2010 الخاص بالمعاقين والصعوبات التي تواجه تطبيقه ودور مجلس الأمة في تفعيله ومعالجة المشاكل والعلاقة مع الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون وبعض التجارب العالمية في هذا الشأن .

وقال الدلال : الاجتماع كان مهم واستغرق اكثر من ساعة مع الوفد الرسمي للأمم المتحدة بحضور ممثلين من وزارة الخارجية الكويتية ، واوضحنا لممثلي الأمم المتحدة دور دولة الكويت في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة و اهتمام مجلس الأمة بهم بدليل انه شكل لجنة خاصه بهم وهناك 21 مقترح بقانون مقدم النواب لتعديل القانون 8 لسنة 2010 من أجل تطويره وتحديثه.

وتابع الدلال : وأوضحنا حرصنا على التعاون مع المنظمات الدولية ومع منظمات المجتمع المدني المعنية بهذه الشريحة المهمة .

وعن الجزء الثاني من اجتماع اللجنة قال الدلال : ناقشنا أولويات اللجنة وهي الانتهاء من تقريرها المتعلق بالمقترحات بقوانين الخاصة بتعديل القانون رقم 8 لسنة 2010 الخاص بالمعاقين والتقرير في مراحله النهائية لاعتماده وإرساله من جديد للمجلس وتابع الدلال : و سنبدأ بدعوة عدد من الجهات الحكومية المعنية بذوي الاحتياجات الخاصة ، فمثلا وزارة التربية سيتم دعوتها لنسألهم كيف يطبقون القانون ودمج تلك الشريحة في المؤسسات التعليمية وفي التعليم العالي و سيتم دعوة وزارة الإعلام لنعلم ماذا تفعل لتعزيز ثقافة المجتمع لتفعيل اندماج ذوي الاحتياجات الخاصة وماذا سيفعلون في المستقبل.

وأضاف الدلال أن اللجنة ستراجع كل الإستجوابات السابقة وما بها من ملاحظات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لمعرفة أوجه القصور وردود الجهات وما قدم من توصيات لتغطية هذا الجانب . وعن مصير تقرير اللجنة السابقة بشأن تعديلات قانون المعاقين رقم 8 لسنة 2010 والذي تم سحبه من جدول الأعمال لاعتراض الحكومة على تكلفته المالية ، قال الدلال: أحد الجوانب المهمة هي الوصول إلى توافق على القوانين ، لانه إذا لم يكن هناك توافق قد يعرقل القانون ، وإذا أردنا فقط دغدغة المشاعر فيمكن تقديم القانون ويجري ما يجري عليه حتى لو رفض. وتابع الدلال : لكن حرصنا على صدور كثير من هذه النصوص لخدمة هذه الشريحة فإنه تم سحب التقرير السابق مؤقتا، ونحن حريصون على ان نعجل من إقراره بعد الالتقاء مع الأطراف الحكومية بأسرع وقت ممكن لذلك نتعامل مع هذا الموضوع بطريقة تخدم هذه الشريحة، لكن إذا كانت القضية تسجيل موقف يمكن للأعضاء ان يقدموا القانون لكن سنجد في النهاية ان الموضوع لن يمشي والحكومة تقف ضده بسبب الميزانية او غيره .

أكد أن الدولة انفقت 20 مليار دينار على مناقصات الطرق في 10 سنوات فقط

الشاهين يطالب بقبول استقالة وزير الأشغال ويدعو وزيرة الإسكان إلى الاستقالة أيضاً

ربيع سكر

الشاهين يصرح للصحافيين

اعتبر النائب أسامه الشاهين تقديم وزير الأشغال حسام الرومي استقالته تصرفا سياسيا نشيد به متمنيا أن يعم سلوكه على كل من تقع عليه مسؤولية في أزمة الأمطار الأخيرة مؤكدا أن هناك مسؤولية سياسية تقع على وزيرة الاسكان الدكتورة جنان بو شهري.

وقال الشاهين في مؤتمر صحافي أجدد ما سلطت الضوء عليه قبل كم يوم بخصوص المبالغ التي صرفت على الطرق وشبكات تصريف الأمطار مؤكدا أنني المبالغ التي ذكرتها لم تأت من فراغ وأنما رد على سؤال برلماني قدمته بخصوص المبالغ التي صرفت على الطرق وتصريف الأمطار وكانت 20 مليار دينار بواقع 273 مناقصة والبنود المتعلقة بتصريف مياه الامطار صرف عليها 17 مليون دينار. وأعلن الشاهين أنه سيحيل نسخة مما تسلمه من رد على السؤال البرلماني والذي تضمن أسماء جميع الشركات إلى لجنة الأمطار البرلمانية ونسخة إلى ديوان المحاسبة ومكافحة الفساد «نزاهة» وسأزور الرأي العام بالمعلومات أيضا لافتا إلى وجود علامات استفهام على تكرار أسماء بعض الشركات خصوصا أن هناك

28 مناقصة لشركة واحدة وغير متداولة في البورصة وحصلت هذه الشركة منفردة على 194 مليون دينار

بعدما حذفت مبلغ 800 مليون دينار لأنها حصلت على هذه المناقصة مشاركة مع شركة أخرى مستغربا أن تحصل شركة واحدة على كل هذه المناقصات أنها شركة من القطط السمان وتساءل الشاهين هل اجراءات المناقصات سليمة خصوصا أن المبالغ التي صرفت مهولة والسؤال الآخر هل تكررت اسماء مهندسين وهل شروط الضمان متوافرة في المناقصات أم أن الشروط تحت مياه الأمطار وتبخرت وعموما ارساء المناقصة على احدى الشركات ليس عيبا وولكن علامات الاستفهام تحوم على بعض الأمور ومنها تكرار بعض الشركات بعينها .

نظراً للظروف الطارئة التي وقعت جراء هطول الأمطار

أبل يقترح تأجيل تسديد إيجارات بنك الائتمان من أصحاب المساكن في منطقة صباح الأحمد

قدم النائب د. خليل أبل اقتراحاً برغبة قال في مقدمته: نظراً للظروف الطارئة التي وقعت جراء هطول الأمطار والسيول في شهر نوفمبر 2018 التي تسببت بأضرار في أغلب مساكن المواطنين في منطقة صباح الأحمد السكنية والمدن الجديدة، وما نتج عن ذلك من خسائر في الأبنية لأصحاب المساكن بهذه المناطق خاصة، والتي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإصلاح الأضرار وإعادة الحال إلى ما كانت عليه من قبل الجهة المعنية بتحمل قيمة التعويضات، بالإضافة إلى المعاناة النفسية لأهالي هذه المناطق.

ونص الاقتراح برغبة على ما يلي:

إصدار قرار من مجلس الوزراء يتضمن تأجيل تسديد قيمة الإيجارات الشهرية التي يقوم باستقطاعها بنك الائتمان الكويتي من أصحاب المساكن في منطقة صباح الأحمد السكنية والمدن الحديثة الأخرى التي تضررت جراء هطول الأمطار والسيول في شهر نوفمبر 2018، وذلك لمدة سنتين ولحين إتمام عملية التعويضات لأهالي هذه المناطق وقيامهم بإجراء الإصلاحات المطلوبة، وتقديراً لرفع المعاناة والآلام النفسية عنهم جراء ما أصابهم من هلع ورعب وخوف وفقدان بعض ممتلكاتهم الشخصية وما أصاب البعض من حالات مرضية وصحية.

استفسر عن أجهزة التفتيش الجمركي في المطار

الفضالة يسأل وزير المالية عن أعداد المفتشين والمدققين الجمركيين في المنافذ البرية

وجه النائب يوسف الفضالة 7 أسئلة إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن اجتماعات «الجمارك» خارج البلاد وأعداد المفتشين الجمركيين والمدققين الجمركيين في منافذ السالمي والعبدلي والنويصيب وعن أجهزة التفتيش الجمركي في مبنى الركاب بمطار الكويت وأيضا الإجراءات المتبعة في الجمارك لشغل الوظائف الإشرافية.

ونص السؤال الأول على ما يلي:

قامت الإدارة العامة للجمارك بتاريخ 2005/2/9م بالتعاقد مع شركه جلوبل كليرنج هاوس سيستيمز بموجب عقد المزايدة رقم (أج/ش م/1/2004/2005) لمشروع تشغيل وصيانة الخدمات المساندة للعمل الجمركي بمرافق الإدارة العامة للجمارك والمتضمنة عدد (6) برامج تشغيلية .

و كلما قامت الإدارة العامة للطيران المدني بافتتاح مبنى الركاب بمطار الكويت الدولي لـ (TERMINAL 4) و المشهور بـ (T4) و الذي تم تدشينه يوم الأربعاء الموافق 2018/07/04 برعاية كريمة من حضر صاحب السمو أمير البلاد الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح حفظة الله و رعاة و بمعية عدد من الوزراء و القياديين و الشخصيات .

لذا يرجى افادتى وتزويدى بالاتى : -1 هل قامت الإدارة العامة للجمارك بتوفير أجهزة التفتيش الجمركي من قبلها في مبنى الركاب بمطار الكويت الدولي (T4) أم لا ؟ ، و في حال كانت الإدارة ليست بالجهة التي قامت بتوفير تلك الأجهزة إفادتنا بالجهة التي قامت بتوفير تلك الأجهزة .

2 – في حال قامت الإدارة العامة للجمارك بتوفير أجهزة التفتيش الجمركي يرجى تزويدنا بما يلي :

أ– هل تم توفير أجهزة التفتيش الجمركي بموجب عقد المزايدة المشار إليه أعلاه ، أم بموجب عقد أخر ؟ ، مع موافاتنا بصور ضوئية عنها .

ب– في حال قيام شركة جلوبال كليرنج هاوس سيتستيمز بتوفير أجهزة التفتيش الجمركي مبنى الركاب بمطار الكويت الدولي (T4) ، فهل تم توفير تلك الأجهزة بموجب عقد المزايدة المشار إليه أعلاه ، أم بموجب عقد مزايدة أخر تم طرحة من خلال الجهاز المركزي للمناقصات ، و في حال تم توفير تلك الأجهزة بموجب عقد المزايدة المشار إليه أعلاه فهل يشمل العقد مبنى الركاب بمطار الكويت الدولي (T4) ؟

ج–هل أجهزة التفتيش الجمركي مطابقة للمواصفات و المعايير الدولية ، و معتمدة لدى الدولة ، أم لا ؟ و في حال كانت مطابقة للمواصفات و المعايير موافاتنا بصور ضوئية لمواصفات الأجهزة و الموافقات الصادرة من الجهات المعنية بالإفراج والمطابقة للمواصفات و أي مستند أخرى .

3 – ما هو إجمالي عدد أجهزة التفتيش الجمركي الثابتة و المتحركة المنصوص عليها في عقد المزايدة و المطابقة للمواصفات و المعايير ، و ما هو عدد أجهزة التفتيش الثابتة و المتحركة و المطابقة للمواصفات و المعايير و التي تم توفيرها من قبل شركة جلوبل كليرنج هاوس سيستيمز بموجب عقد المزايدة و أماكن تواجدها في الإدارة العامة للجمارك ؟ ، و هل تم استلام تلك الأجهزة من قبل الإدارة العامة للجمارك بالكامل أم لا ؟

ونص السؤال الثاني على مايلي: قامت الإدارة العامة للجمارك في الفترة الأخير بتسكين عدد من الوظائف الإشرافية

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: -1 ما هي الإجراءات المتبعة في الإدارة العامة للجمارك لشغل الوظائف الإشرافية ؟

2 – هل تم الاعلان عن المسميات الإشرافية الشاغرة في الإدارة العامة للجمارك و شروطها قبل تسكين تلك الوظائف ، أسوةً بما يتم إتباعه في الوزارة و إدارات الدولة ؟، و في حال كانت الإجابة بالنفي يرجى بيان أسباب ذلك ؟

-3 هل تم عرض أسماء الموظفين المرشحين لشغل الوظائف الإشرافية والذي تم تنصيبهم على لجنة الوظائف الاشرافية بالإدارة العامة للجمارك في حال كانت الإجابة بنعم ، فهل تمت الموافق على الأسماء بالإجماع ؟

4 – هل تمت المفاضلة بين المرشحين لشغل الوظائف الإشرافية الشاغرة من خلال اللجنة ؟

-5 كم عدد الموظفين الذين تم تسكينهم في الوظائف الإشرافية خلال عام 2017 و 2018 و أسمائهم و تحديد مسمياتهم السابقة و خبراتهم و مسمياتهم الحالية ؟

ونص السؤال الثالث على ما يلي: نشر في وسائل الإعلام بتاريخ 2018/10/25م خبر متضمن أنه أثناء قيام عناصر الجمارك في منفذ الخفجي بواجباتهم اشتبهوا في باص محمل بالركاب قادم من جمهورية العراق عبوراً من منفذ العبدلي الحدودي ومنفذ النويصيب الحدودي وبالتفتيش عليه وجدوا في المقعد الأخير وتحديداً في أرضيته كمية كبيرة من حبوب الكبتي المخدرة قدرت بنصف مليون حبة (500000 حبه) ، و أن الجمارك الكويتية تقوم بالتحقيق بالواقعة ، و نظراً لكون أن هذه الواقعة محرجة لدولة الكويت بطريقة دخول المواد المخدرة إلى البلاد وعبورها بكل أريحية والتي تم ضبطها بكل حزم من قبل الأخوة الجمركيين في مصلحة جمارك المملكة العربية السعودية الشقيقة.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

أ– هل وردت معلومات لقطاع البحث والتحري الجمركي حول هذه الواقعة في حال كانت الإجابة بالنفي يرجى إفادتنا بمهام قطاع البحث والتحري في جميع المنافذ البرية الحدودية.

ب– هل تم التفتيش الجمركي الميداني على الباص ؟، في حال كانت الإجابة بنعم فهل تم التفتيش على الباص من قبل مفتش الجمركيين أم موظفين أخرين من حملة التخصصات الأخرى؟، وفي حال كانت الإجابة بالنفي يرجى إفادتنا بأسباب ذلك؟

ت– هل تم تمرير الباص على أجهزة التفتيش الإشعاعي المتوفرة في كل من منفذي العبدلي والنويصيب الحدودي ؟، في حال كانت الإجابة بنعم يرجى إفادتنا عن أسباب عدم اكتشاف تلك الأجهزة لتلك المواد، وفي حال كانت الإجابة بالنفي يرجى إفادتنا بأسباب ذلك.

ث– هل تمت الاستعانة بوحدة الأثر الجمركي K9 من خلال تمرير كلاب الأثر الجمركي على الباص في منفذي العبدلي والنويصيب الحدوديين ؟، في حال كانت الإجابة بنعم يرجى إفادتنا بأسباب عدم اكتشافها من قبل كلاب الأثر، و في حال كانت الإجابة بالنفي يرجى إفادتنا عن أسباب ذلك؟

ج– هل قامت الإدارة العامة للجمارك بالتحقيق بالواقعة وإيقاف كل المتسببين في دخول تلك الواقعة وإحالتهم إلى النيابة العامة ؟، في حال كانت الإجابة بنعم يرجى إفادتنا بالإجراءات التي تم اتخاذها، وفي حال كانت الإجابة بالنفي إفادتنا بأسباب ذلك

ونص السؤال الرابع على ما يلي:

من أجل تطوير منظومة الجمارك قامت الإدارة العامة للجمارك بتوقيع عقد مشروع تشغيل وصيانة الخدمات المساندة للعمل الجمركي بمرافق الإدارة العامة للجمارك مع شركه جلوبل كليرنج هاوس سيستيمز ويحمل رقم (أج/ش م/1/2004/2005) الموقع بتاريخ 2005/2/9 و المتضمنة (6) برامج .

يرجى تزويدي بالآتي: -1 ما هية الفريق المشكل سنوياً للإشراف والمتابعة على عقد المزايدة رقم (أج / ش م / 1/ 2004/ 2005) منذ توقيع العقد والذي يتم تجديد تشكيله أو تمديد عمله سنويا ، يرجى موافاتنا بأسماء أخر فريق تم تشكيله لهذا الغرض و مسمياتهم الوظيفية الأصلية و صفتهم بالفريق و موافاتنا بخبراتهم العلمية « شهاداتهم الدراسية « خبراتهم العملية منذ تعيينهم في الإدارة العامة للجمارك و حتى تاريخه ؟